

منح السورية للتجارة دوراً أكبر في استجرار المواسم الزراعية من الفلاحين بلا وسطاء

الحكومة لن تتهاون بعد اليوم مع محطات الوقود وسيتم تطبيق المرسوم رقم (٨) بحق المخالفين دون تردد

الوطن

أكد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية اليوم برئاسة المهندس حسين عرنوس ضرورة اتخاذ كل الاستعدادات اللازمة لاستلام محصول القمح للموسم الحالي وتحفيز المزارعين لتسليم إنتاجهم إلى مراكز الاستلام الحكومية وتأمين كل التسهيلات اللازمة، وشدد في الوقت نفسه على اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع حدوث أي حرائق والححد منها قدر الإمكان وتعزيز عمل نقاط المراقبة والإنذار المبكر ومراكز التزود بالمياه في المناطق الحرجية والتأكد من جاهزية الطرق الزراعية.

وطلب المجلس من الجهات المعنية التشدد في التعامل مع المخالفات الخاصة بمحطات الوقود التي تتلاعب بأسعار وتوزيع المشتقات النفطية ليصل إلى إغلاق أي محطة مخالفة لمدة ثلاثة أشهر في المرة الأولى وتشديد العقوبة في المخالفة الثانية مع سحب ترخيص أي محطة تكرر ارتكاب المخالفة، إضافة إلى تطبيق المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١ المنضم قانون حماية المستهلك وتشديد العقوبات والغرامات على الاحتكار والبيع بأسعار زائفة.



وشدد المهندس عرنوس على أهمية التعاون والتنسيق مع السلطة التشريعية والتعاطي التام مع طروحات أعضاء مجلس الشعب وتقديم الإجابات عن كل التساؤلات بما يحقق التعاون والتكامل بالعمل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بهدف تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ومتابعة تنفيذ الخطط التنموية في جميع المناطق، مبيّناً ضرورة التنسيق التام بين الوزراء

والمحافظين فيما يخص تطوير عمل المديرية بالمحافظات وتحسين الواقع الخدمي والتتويج فيها.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى ضرورة بدء الوزارات بوضع معايير الحوافز والعلوات وفق خصوصية وطبيعة عمل كل وزارة وبما يتوافق مع الإطار العام لنظام الحوافز الذي ناقشه مجلس الوزراء مؤخراً بهدف تحسين واقع العاملين وزياة الإنتاجية في مواقع العمل.

في سياق آخر اطلع المجلس من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك على واقع عمل السورية للتجارة ودورها في التدخل الإيجابي وتحقيق التوازن في الأسواق وتوفير تشكيلة واسعة من المواد والسلع بكميات كافية وأسعار منافسة، وتم تأكيد وضع نظام داخلي وضوابط لعمل المؤسسة في المجالين التجاري والمالي وأنشطة المستودعات وفروع المؤسسة بالمحافظات بما يضمن الحد من أي حالات

المدير العام المساعد لـ«الفاو» لـ«الوطن»: الأولوية لدعم صغار المنتجين

وزير الزراعة يدشن مرحلة التعافي المبكر

هنا غانم

قضايا عديدة ناقشها وزير الزراعة محمد حسان قطنا مع المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» عبد الحكيم الواعر بهدف تعزيز التعاون المشترك في القطاع الزراعي والعمل على تنفيذ المشاريع الزراعية التي تحقق الأمن الغذائي في المنطقة وتقييم المشاريع المنفذة مع «الفاو» ورؤية الوزارة للمرحلة القادمة حول آلية التعاون والتنسيق وكيفية بناء القطاع الزراعي في سورية على أسس علمية.

وزير الزراعة قال خلال اللقاء الذي عقد في وزارة الزراعة إن الموارد المائية وتحقيق الأمن الغذائي أصبحا أهم محورين لاستقرار المجتمعات في ظل التحديات التي تواجه العالم بشكل عام ومثلقتنا بشكل خاص من تغيرات مناخية ونسبة موارد مائية وأرضية والظروف الصعبة التي تعيشها في سورية نتيجة الحصار والعقوبات الطائلة وصعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي لتأمين احتياجات السكان من الغذاء. لافتاً إلى أن الوزارة قامت بدعوة منظمة الفاو وستدعو كل المنظمات لتشارك معها في بناء اقتصاد زراعي تنموي تنافسي.

وأشار الوزير إلى أهمية التعاون الوثيق مع منظمة الفاو التي تنفذ معها عدداً من المشاريع والتي كان لها دور كبير سواء في فترة ما قبل الحرب، أم خلالها حين تدخلت في تحسين سبل العيش والمشاريع الخاصة بالاستجابة الطارئة، لذا كان لابد أن خضع لتقييم المرحلة السابقة وننتقل المرحلة الحالية المبكر أو تأسيس المشاريع التنموية المستقلة، وسنناقش وتقيم المشاريع التي تم تنفيذها من عام ٢٠١١ حتى الآن، لافتاً إلى ضرورة الاعتماد على نتائج ملققي القطاع الزراعي الذي رسم السياسات الزراعية والإستراتيجيات التي يجب تطبيقها للرحلة القادمة والإستراتيجيات التي يجب تطبيقها للرحلة القادمة في دول أخرى لدعم وتطوير القطاع الزراعي السوري وخاصة في المرحلة الأخيرة.

وأكد قطنا اهتمام الحكومة بالتعاون مع جميع المنظمات ولاسيما «الفاو» لدورها الكبير في دعم القطاع الزراعي والمائي، وبين أنه خلال الفترة السابقة كان



هناك العديد من المشاريع ذات الصلة بإدارة وحماية الغابات وإدارة ومكافحة الآفات ومشاريع الثروة الحيوانية وبعض البرامج لإدارة الموارد الطبيعية الفاو في هذه المشاريع التي تهدف إلى دعم التنمية الريفية والثروة الحيوانية وتعزيز البحوث العلمية الزراعية وتنفيذ البرامج الخاصة بتطبيق التقنيات الزراعية الحديثة وتعديل الممارسات الزراعية التي تحقق أعلى بعداً اقتصادي، إضافة إلى تحقيق التنمية الريفية والاستقرار المجتمعي، مشيراً إلى أن الهدف من تشاركية المنظمات هو نقل الثقافة ونقل التجارب الدولية إلى سورية والاستفادة من الخبرات الموجودة في دول أخرى لدعم وتطوير القطاع الزراعي السوري وخاصة في المرحلة الأخيرة.

وأكد قطنا اهتمام الحكومة بالتعاون مع جميع المنظمات ولاسيما «الفاو» لدورها الكبير في دعم القطاع الزراعي والمائي، وبين أنه خلال الفترة السابقة كان

الواعر أكد أن وجوده في سورية اليوم هدفه مناقشة أفق وبرامج التعاون مع وزارة الزراعة، وأن اللقاء تناول مراجعة شاملة لكل برامج وأولويات التعاون بين المنظمة وسورية من خلال الإستراتيجيات التي تضعها الوزارة، والعمل على تحديد أولويات التعاون في المرحلة القادمة لحشد المزيد من الموارد لدعم التنمية الزراعية التي تعود بالفائدة على صغار المزارعين والتنمية الريفية، مضيفاً: إنه يجب عدم إهمال الجوانب المتعلقة بحماية الغابات والثروة الحرجية وتشجيع وسائل العيش بالمناطق الريفية. وتابع: إن سورية اليوم تمر بمرحلة صعبة وهي التعافي من الحرب، إضافة إلى مواجهة الآثار السلبية المتوقعة على كل الإقليم وكل دول العالم، مؤكداً أن كل هذه التحديات تضاف إليها التحديات القائمة من تغيرات المناخ ونسبة الموارد المائية وتذبذب مواسم هطل الأمطار تضع أمام الجميع التزامات أكبر لإعادة النظر في أولويات التعاون بين منظمة الفاو ووزارة الزراعة السورية لتحديد أولويات المرحلة القادمة والوصول إلى تحقيق الخدمة ذات الكفاءة والأثر الجيد على مستوى المزارعين وصغار الفلاحين ودعم المناطق الريفية لتأمين الأمن الغذائي على مستوى الدولة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد أن هناك الكثير من المبادرات التي قام بها مركز أكساد لمصلحة العديد من الدول العربية لعقود ماضية، وأن احتضانه في سورية رغم الظروف الصعبة بعد ذاته تحد كبير جداً، موضحاً أن الأزمة الأوكرانية ألفت بظلالها على المنطقة العربية من حيث الأمن الغذائي وتؤثر زيادة إنتاجية الحبوب باعتباره الغذاء الأساسي للمنطقة، لافتاً إلى الدور الأساسي والمهم «لأكساد» بالتعاون مع «الفاو» في وضع أساسيات تحسين نوعية البذور المستخدمة من القمح والشعير للزراعة في الأمانق الفالحة.

وبين الواعر أن زيارته إلى سورية تستشمل بعض المناطق الزراعية في المحافظات لتقييم بعض المشاريع على أرض الواقع وإعادة إحيائها لتحسين سبل العيش وتكون هذه المشاريع نموذجاً جيداً لإطلاق نماذج جيدة ومن ثم تعميمها على كل المحافظات.

الوطن

برعاية وحضور المحامي صفوان أبو سعدي محافظ طرطوس وتحت «شعار الأمل بالعمل» عقدت غرفة تجارة وصناعة طرطوس مؤتمرها السنوي في الثامن من أيار الجاري بالمركز الثقافي العربي بطرطوس وسط حضور رسمي وتجاري وصناعي واقتصادي مميز.

وافتتح المؤتمر بالوقوف دقيقة صمت لإجلالاً لأرواح الشهداء وبالنشيد العربي السوري ثم تحدث رئيس الغرفة مازن حماد عن أهم ما تم إنجازه من أعمال ونشاطات وميزات تخص التجار والصناعيين خلال العام الماضي ومنها زيادة سقف الراتب التقاعدي وإعانة الوفاة وإحداث مكتب استشاري قانوني ودعم سوق الهال والمنطقة الصناعية والسوق التجاري وإحداث مكتب للتصديق يوفر على التجار والصناعيين مشقة السفر لدمشق والاستمرار بالمشروع التنموي الاجتماعي لدعم أسر الشهداء والجرحى والمفقودين بالتعاون مع المحافظة من خلال إقامة الدورات التخصصية بشتى



المجالات بالتوازي مع تقديم كل الخدمات للتجار والصناعيين ومتابعة أمورهم بكل التفاصيل وفق ما هو مبين بالتقرير الذي وزع على الجميع.

المحافظ تحدث عن التكافل الاجتماعي الموجود بطرطوس والذي يشكل حالة صحية رائعة فطرطوس المحافظة الاقتصادية والزراعية والصناعية هي أم الفكر والعلم والثقافة وأم النضال والشهداء، وأشاد بالعلاقة الجيدة والعمل التشاركي بين جميع القطاعات لخدمة طرطوس وذلك ترجمة لتوجيهات الرئيس بشار الأسد ولاسيما أسر الشهداء الذين يستحقون كل الدعم والاهتمام المستمر ونوه إلى الآثار السلبية التي عكستها العقوبات على الواقع الاقتصادي والخدمي وإلى حكمة السيد الرئيس وتصديه لهذه المؤامرة التي كانت تهدف لتقسيم هذا الوطن والتي اندحرت أمام صمود سورية بجيشها وشعبها وقائدها مشيراً إلى إنفاق عشرات المليارات لتنفيذ مشاريع بالمحافظة ولاسيما قطاعات التعليم والصحة والجامعة وإلى استمرار الدعم للمشتقات النفطية والخبز رغم الإبقاء على الوضع الحالي أي غرفة مشتركة

غرفة تجارة وصناعة طرطوس تعقد مؤتمرها السنوي برعاية وحضور المحافظ ومشاركة غير مسبوقه من الأعضاء المسجلين

توصية في ختام المؤتمر بإبقاء التجار والصناعيين في غرفة مشتركة واحدة انسجاماً مع القانون النافذ



الوطن

قادم لا محالة. مختتماً بتوجيه الشكر للغرفة ورئيسها ومجلس إدارتها للجهود التي قاموا بها العام الماضي وحتى الآن ومتمنياً النجاح للمؤتمر.

وبعد حديث المحافظ تابع رئيس الجلسة المؤتمر وفق جدول الأعمال المقرر وتمت عملية التصويت والتصديق على التقارير المقدمة للأعضاء (الميزانية الختامية والموازنة التقديرية للعام الحالي ومدقق الحسابات وكل ما يتعلق بنشاطات الغرفة خلال عام مضى).

وقدم بعض الحضور مداخلات تمحورت حول آلية الدعم والتصنيف والسجل التجاري وواقع سوق الهال والمنطقة الصناعية والأمبيرات وواقع السوق والمهرجانات والمعارض والراتب التقاعدي وقضايا تهم الواقع التجاري والصناعي أجاب عنها رئيس الجلسة وممثل الوزارة واتحاد الغرف التجارية. وفي بند ما يستجد من أمور طرح موضوع غرفة الصناعة وبعد المناقشة رفعت الهيئة توصية للجهات المعنية تقضي بعدم إحداث غرفة صناعة والإبقاء على الوضع الحالي أي غرفة مشتركة

للتجار والصناعيين وكانت نتيجة التصويت بإجماع الحضور على عدم إحداث غرفة صناعة باستثناء اعتراض ثلاثة أعضاء وامتناع أربعة عن التصويت.

في ختام أعمال المؤتمر رفع الحضور برقية عهد وفاء ولاء للسيد الرئيس أكدوا فيها على المضي خلف قيادته الحكيمة والشجاعة حتى تحقيق النصر.

هذا وقد تم خلال المؤتمر تقديم درع الغرفة لمحافظ طرطوس المحامي صفوان أبو سعدي راعي أعمال الغرفة وهذا الاجتماع وشهادة تقدير لقصص صربيا في المحافظة ولبيد رفول. حضر المؤتمر مدير مديرية الشركات بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك زين صاني ورئيسة السجل التجاري وغرف التجارة في الوزارة مايا درويش وعضوا اتحاد غرف التجارة قهد درويش وفايز الحسين ورئيس غرفة الملاحه البحرية السورية وأعضاء المكتب التنفيذي للمحافظة ورئيس مجلس المدينة ومدير الدوائر والمؤسسات والشركات المعنية ومجلس الإدارة ومدير الغرفة والمعاملات التجارية والاقتصادية.

